

فاعلية إجراءات المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي والإداري - دراسة استطلاعية

م.م هيثم صاحب سعيد**

haithamsaheb66@yahoo.com

م.م حسام حسن هاشم*

hussamalaraji@yahoo.com

اخلاص عبد علي داود

h_h_h94@yahoo.com

المستخلص

هدفت الدراسة لمعرفة دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي والحد منه، وأيضاً إبراز الأساليب الاحتيالية التي تسبب حالات الفساد المالي والإداري وكذلك تحديد إجراءات المحاسبة القضائية التي تسهم في مكافحتها، وقد زاد الاهتمام بالمحاسبة القضائية في الآونة الأخيرة باعتبارها رافداً من الروافد المهمة التي تسهم بفاعلية في العديد من المجالات على سبيل المثال (دعم التقاضي، الاستشارات، تقييم الأعمال، منع وكشف حالات الغش والاحتيال وغسيل الأموال، ومكافحة حالات الفساد المالي والإداري وغيرها).

وقد خرج البحث جملة من التوصيات وأهمها أن المحاسبة القضائية ضرورة الأهتمام بمجال المحاسبة القضائية من خلال تضمين المنهج الدراسي لقسم المحاسبة في مختلف الجامعات والمعاهد العراقية لمادة المحاسبة القضائية من أجل زيادة الوعي بالمحاسبة القضائية وبيان أهميتها في فض النزاعات والدعوى القضائية، فضلاً عن إنشاء وحدة خاصة بالمحاسبة القضائية في كل من المحاكم والبنك المركزي وهئية النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين، لمراقبة العمليات المالية التي محل شك وبالتنسيق مع الدوائر الرقابية الأخرى.

الكلمات المفتاحية : المحاسبة القضائية ، الفساد المالي والإداري.

Abstract

The study aimed to know the role of forensic accounting in combating and reducing financial corruption, And also to highlight the fraudulent methods that cause financial and administrative corruption cases, As well as the determination of forensic accounting procedures that contribute to combating them , forensic accountability has recently increased as an important tributary that actively contributes to many areas (litigation support, consulting, business evaluation, fraud prevention and fraud, money laundering, financial and administrative corruption, etc.).

The study came out with a number of recommendations. The most important of these is the fact that forensic accounting is a necessity to pay attention to the field of forensic accounting by including the curriculum of the accounting department in the various Iraqi universities and institutes of forensic accounting in order to raise awareness of forensic accounting. As well as the establishment of a special unit for

* الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد .

** الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد .

*** وزارة الاسكان والاعمار .

مقبول للنشر بتاريخ 2018/11/5

forensic accounting in the courts, the central bank, the integrity committee and the offices of the general inspectors to monitor the financial operations in question and in coordination with the other supervisory departments.

Key words: Financial Accounting. , Financial and administrative corruption.

مقدمة :

إن التغيرات الهيكلية في بيئة المال والأعمال وانتشار الأعمال التجارية والتعاملات بين المنظمات الاقتصادية واتساع النطاق التجاري على مستوى العالم تركت آثارها الواضحة على ضرورة مواكبة المحاسبة لهذه المتغيرات باعتبارها أحد العلوم الاجتماعية تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة بسبب مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والقانونية وغيرها.

ونتيجة لهذه المتغيرات ظهر مجال المحاسبة القضائية الذي يحتاج إلى خبرات متعددة تصب في النهاية إلى مهنة المحاسبة، حيث تقوم المحاسبة القضائية بتغطية مساحة كبيرة من التخصصات منها تعزيز الأحكام القضائية، أعمال التحقيقات، تكنولوجيا الأعمال القضائية وتسوية وفض النزاعات، وبمرور الوقت أخذ هذا المجال بالتطور وزاد الاهتمام به بشكل ملحوظ في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم، خصوصاً بعد الفضائح المالية للشركات ومنها شركة (Enron) سنة 2001 م وصدر قانون ساربنس أوكسلي سنة 2002 م كردة فعل على إفلاس هذه الشركة وغيرها.

بدأ ظهور ما عرف فيما بعد بالمحاسبة القضائية " FORENSIC ACCOUNTING " والتي أصبحت محل اهتمام وتركيز من قبل المحاسبين والمراجعين العاملين في سلك القانون والقضاء على حد سواء بل وكافة المستفيدين والمتعاملين مع البيانات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات المختلفة .

الفصل الأول

منهجية البحث ودراسات سابقة

المبحث الأول : منهجية البحث

1-1-1 مشكلة البحث :

تتبع مشكلة البحث من وجود فساد مالي وهو بحاجة إلى محاسبين متخصصين للمساعدة في الكشف عن هذا الفساد وإعادة الحقوق إلى أصحابها ، وإن الخبرة المحاسبية التي يتطلبها القاضي عندما يتم النظر في قضايا المنازعات المالية والمحاسبية من خلال المذكرات المقدمة ، فالقاضي يعجز عن إصدار الحكم في قضية ما حول مدى صحة الأوراق وكشوف الحسابات والمستندات المالية المقدمة ، بحيث لا يستطيع الجزم بصحتها، لعدم المامه بالأمور المحاسبية ، فقد خول له القانون اللجوء إلى الخبراء من المحاسبين ليساعده في إثبات الوقائع تمكنه من إصدار الحكم المناسب .

1-1-2 أهمية البحث :

تنعكس أهمية البحث على الدور الفاعل للمحاسب القضائي من خلال استخدام مهارات المحاسبة والتدقيق والتحقيق في مكافحة حالات الفساد المالي والإداري، وتسليط الضوء واقع ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق وتحديد مسبباتها والعناصر الرئيسية التي أدت إلى بروزها ووضع إجراءات للحد منها.

1-1-3 أهداف البحث :

يهدف البحث الى التعرف على المحاسبة القضائية من حيث النشأة والمفهوم ، فضلاً عن التعريف بمفهوم ومظاهر الفساد المالي والإداري ، وبيان أهمية إجراءات المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي والإداري.

1-1-4 فرضية البحث :

تحقيقاً للهدف الرئيس للبحث، سيتم اختبار الفرضيات الآتية :

الفرض الأول : ضعف التشريعات القانونية والاجراءات والضوابط والآليات المستخدمة للحد من حالات الفساد المالي والإداري .

الفرض الثاني : إن تطبيق إجراءات المحاسبة القضائية يسهم بشكل فاعل مكافحة الفساد المالي والإداري.

المبحث الثاني : دراسات سابقة

1-2-1 الدراسات العربية :

أولاً: دراسة شعبان (2015) بعنوان:

"مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في غزة"

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية تطبيق مقومات المحاسبة القضائية وأثرها في مواجهة حالات الاحتيال المالي بقطاع غزة، وكذلك معرفة الصعوبات التي تواجه تطبيق المحاسبة القضائية ومعرفة مدى توافر المهارات المتخصصة في مجال المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي. وكانت أهم النتائج أن تطبيق المحاسبة القضائية يساهم في دفع عجلة التقدم الاقتصادي والتصدي لحالات الاحتيال المالي.

واهم التوصيات كانت العمل على إصدار التشريعات والقوانين من قبل الجهة التشريعية لتنظيم عمل مهنة المحاسبة القضائية، وذلك نظراً لما تشكله هذه المهنة من أهمية كذلك قيام نقابة المحاسبين ومراقبي الحسابات بعد الاتفاقيات اللازمة مع نقابة المحامين لتوفير الفرص المناسبة لتدريب وتأهيل المحاسبين من الناحية القانونية.

ثانياً: دراسة عيسى (2014)

بعنوان "المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية في الأردن" وهدفت الدراسة إلى التعرف على بعض القضايا العالمية، التي أدت بها المحاسبة القضائية دوراً رئيساً، وكذلك التعرف على مدى توافر القدرة على العمل ضمن فريق لدى المحاسبين القانونيين لممارسة المحاسبة القضائية.

وكانت أهم النتائج لهذا البحث على المحاسب القانوني الالتزام بالنزاهة في عمليات المراجعة والتحليل، وكذلك على المحاسب القانوني أن يكون ملم باستخدام أدوات التحليل والقياس المختلفة. أما أهم التوصيات كانت توعية المحاسبين القانونيين بالمحاسبة القضائية والمهارات اللازمة لممارستها، وذلك من خلال عقد الدورات التدريبية وورش العمل التي تبصرهم بخصائص المحاسبة القضائية وأهدافها، والعمل على تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بواجبات وحقوق المحاسبين القانونيين، مع التشديد في تطبيق العقوبات الرادعة على من يخالفها.

1-2-2 الدراسات الأجنبية:-

أولاً : دراسة (Okoye & Gbegi) 2013 بعنوان المحاسبة القضائية كأداة لكشف والوقاية من الغش في القطاع العام

Forensic Accounting: A Tool for Fraud Detection and Prevention in the Public Sector

هدفت الدراسة إلى فحص أهمية المحاسبة القضائية كأداة إلى الكشف عن الاحتيال والوقاية في مؤسسات القطاع العام في نيجيريا خلال الفترة 2006 م - 2010 م وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي واستخدام المقابلات والاستبيان كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة المتمثلة في مجموعة من مؤسسات القطاع العام.

وقد كانت أهم نتائج الدراسة أن تفعيل مهنة المحاسبة القضائي قلل من حدوث حالات التزوير والغش بالقطاع العام وأن هناك فرقاً بين المحاسبين القضائيين المحترفين وبين عمل المراجعين الخارجيين التقليدي وأن استخدام المحاسب القضائي يمكن أن يقلل ويكشف حالات الغش في القطاع العام. وكانت أهم توصيات الدراسة استبدال المراجعين الخارجيين بالمحاسبين القضائيين وتوفير التدريب اللازم لهم فضلاً عن اتباع السليم لمعايير المحاسبة والمراجعة.

ثانياً: دراسة Ojo (2012) بعنوان المحاسبة القضائية والقانون

Forensic accounting and the law

هدفت الدراسة إلى التركيز على اختلاف وجهات نظر آراء المدققين حول العوامل والأسباب التي أدت لزيادة الحاجة لطرق احترافية مهنية.

وقد كانت من أهم نتائج الدراسة اختلاف طبيعة عمل المدققين في الآونة الأخيرة لتقديم مكاتب التدقيق خدمات واسعة أكثر من مجرد التدقيق، بسبب انتشار المحاسبة الإبداعية بعد العام 1990، حيث أصبح هناك قواعد جديدة أدت إلى زيادة الطلب على مهنة المحاسب القضائي، حيث إن مهنة الخبير ليست فقط تقدم خدمة مثل المدقق إنما تعمل على دعم عمل المحاسبين ككل.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة تمتع المحاسب القضائي بالاستقلالية والموضوعية في القضايا التي يشارك بها، وضرورة كون القوانين التي تساعد عمل الشاهد الخبير واضحة ومميزة له .

الفصل الثاني

المحاسبة القضائية المفهوم والاهمية

2-1-1 مفهوم المحاسبة القضائية : Forensic accounting concept

انتشر مفهوم المحاسبة القضائية على المستوى العالم، حيث يشير مصطلح القضائية (Forensic) إلى التشريعية، ويعد هذا الاتجاه مقبولاً ومتعارفاً في المحافل القانونية، والذي يختص بمعرفة وتطبيق القانون وفحص وتفسير الأدلة والحقائق وفقاً لأحكام القانون بجانب المعرفة بأساسيات المحاسبة والتدقيق. (Grumbley.L,2003,37)

أي أن المحاسبة القضائية تستخدم مهارات المحاسبة والتدقيق، ومهارات التقصي وجمع الأدلة وغيرها من المهارات التي يمتلكها لمساعدة الأطراف المعنية على حل المسائل المالية المعقدة، وانطلاقاً مما سبق يمكن تعريف المحاسبة القضائية بأنها إحدى المجالات (Areas) التي تبلورت حديثاً في المحاسبة تقوم على أساس التكامل المعرفي بين أساسيات المحاسبة والتدقيق من جهة ومهارات التحري والتحقيق والخبرة في الأمور القانونية من جهة أخرى. بهدف توفير التحليل المناسب إلى الجهات المعنية الذي يمكنها من اتخاذ الإجراءات اللازمة في مكافحة حالات الفساد التي تنطوي على الأمور المالية والإدارية.

2-1-2 أهداف المحاسبة القضائية Forensic accounting goals

الهدف الأساسي للمحاسبة القضائية هو تقديم معلومات مالية أو محاسبية للأغراض القانونية، وهناك العديد من الأهداف التي يمكن أن تتحقق من جراء أداء المحاسبة القضائية الاستقصائية وأهمها الأهداف الآتية :- (Gardner,2007، 20)

- تحديد المجالات والأنشطة غير القانونية والأكثر خطورة والتي تساعد على ارتكاب حالات الفساد والاحتيال، وتجميع الأدلة المهمة والكافية وتقديم تقرير يتضمن أسبابها وأنواعها وطرق مكافحتها.
- حماية المال العام من الغش والاحتيال وسوء الاستخدام .
- توفير محاسبين قضائيين متخصصين تتوافر لديهم المعرفة المتكاملة بالمحاسبة والتدقيق ومهارات التقصي في ضوء المعرفة القانونية يسهموا في كشف ومنع الغش والفساد سوء الاستخدام الأمر الذي ينعكس على حماية المال العام الذي بدوره يؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية وظيفة المحاسبة القضائية.

2-1-3 أهمية ومبررات زيادة الاهتمام بالمحاسبة القضائية (دوافع ظهورها):

Importance of and rationale for the increase in interest in forensic accounting and (motives appear)

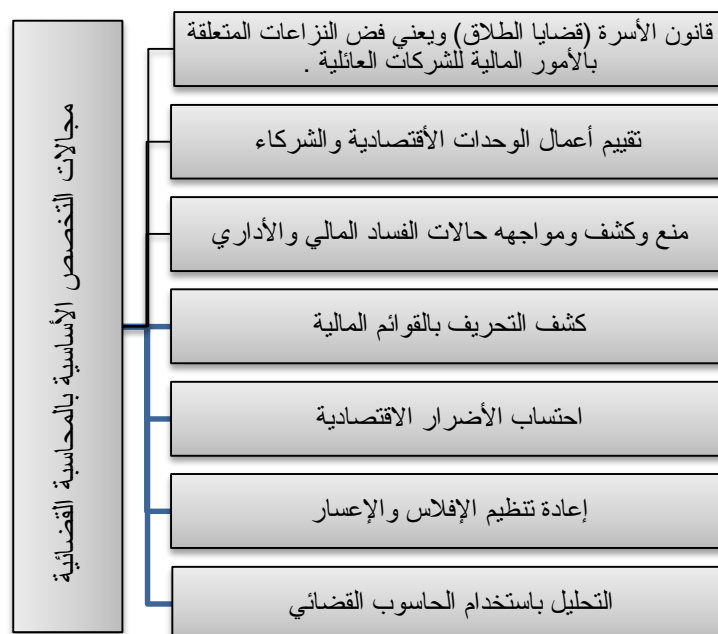
ظهرت المحاسبة القضائية نتيجة الحاجة إلى قدرات في مجال التحقيق تتعلق بوظيفة المحاسبة والتدقيق، حيث إن قدرة التحقيق الأولى تعتمد على بناء قضية من خلال الأسئلة الموجهة ولهذا فإن الخبرة التقنية الوحيدة في هذه الحالة تكمن في استخراج البيانات ومطابقتها وذلك من خلال استخدام السرعة في الفحص والتحليل من أجل الوصول إلى الدليل والذي يمكن المحاسب القضائي من الإجابة على الأسئلة الموجهة إليه أثناء التحقيقات، وكذلك يحتاج التحقيق إلى شئ أساس ومهم في الوقت نفسه لا وهو الفهم الكامل لجميع الإجراءات والأساليب الواجب التقيد بها من أجل تجنب خسارة أي قضية نتيجة الوقوع في أخطاء أثناء القيام بالإجراءات القانونية. والمحاسبة القضائية تستمد أهميتها من أنها:- (Alan Doig, Hazel Croall, 2006, 170)

1. تمثل أحد المجالات المهمة والحديثة التي تحمل فرصاً عديدة لاحتياجات المستقبل، التي تحدد المهارات والمتطلبات الأساسية الواجب توفرها في المحاسب القضائي.
2. تمثل تطوراً متكاملاً للمحاسبة والقانون والعمل معاً على تقديم تحريات أكثر عمقاً، وأكثر ارتباطاً بالدعوى القضائية حيث تيسر الطريق للمحاسب القضائي لكي يكون مستشاراً قضائياً على مستوى عالٍ.
3. تسهم في زيادة كفاءة وفعالية أداء وظيفة المدقق الخارجي، وطمأنة مستخدمي القوائم المالية حول شكوكهم بوجود غش بالقوائم المالية.

خلاصة لما تقدم تتركز أهمية المحاسبة القضائية كونها إحدى الأدوات المهمة في مكافحة جرائم الفساد المالي والإداري، والاحتيال، والرشوة، وعدم الالتزام بالقوانين والتشريعات، والغش، وغسيل الأموال، والتصرفات الإجرامية الأخرى التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

2-1-4 مجالات المحاسبة القضائية :-

حدد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA مجالات التخصص الأساسية بالمحاسبة القضائية (Davis. C & others, 2010,8) وكما موضحة بالشكل ادناه :



الشكل (1)
مجالات المحاسبة القضائية

المصدر: إعداد الباحثون

5-1-2 أساليب المحاسب القضائي Forensic accountant techniques

يقصد بالأسلوب الطريقة أو نهج خاص بالعمل أو طريقة التفكير أو نمط خاص بالبحث والتحقيق. [http:// www.almaany.com](http://www.almaany.com)
إن فريق عمل المحاسبة القضائية يحتاج إلى استعمال عدة أساليب وتقنيات محاسبية وتدقيقية وتحقيقية تختلف باختلاف مجال التخصص فهي قد تشمل البحث عن الدليل المالي وتحليله فضلاً عن تطوير البرامج الجاهزة للمساعدة في تحليل وعرض الدليل المادي، وكذلك توصيل النتائج في شكل تقرير وعرض الوثائق والمساعدة في الإجراءات القضائية القانونية. (Crumbley, 2009, 154-174)

6-1-2 إجراءات المحاسب القضائي

ولكي يتم الكشف عن حالات الفساد المالي والإداري فإن المحاسبة القضائية تقوم على مجموعة من الإجراءات الضرورية ونستعرض بعض هذه الإجراءات وكالاتي (Zysman.B,2001,5)

- المساعدة في الحصول على الوثائق والأدلة اللازمة لدعم كشف حالات الفساد والوقوف على أسبابه.
- إعادة النظر في الوثائق ذات الصلة لتشكيل تقييم أولي عن الحالة المعروضة أمامه.
- الحصول على الوثائق الأصلية وإذا لم تكن متوفرة يذكر السبب .
- المساعدة على صياغة الأسئلة بشكل مناسب التي يتم توجيهها بناء على الأدلة المالية بما يحقق الهدف من عملية التحقيق .
- حضور عملية التحقيق والاستجواب وصياغة أسئلة إضافية للمساعدة في فهم القضايا المالية.

7-1-2 المتطلبات الواجب توافرها في المحاسب القضائي

يسهم المحاسبون القضائيون من خلال المهارات التي يمتلكونها في تسليط الضوء على الجرائم المالية التي ارتكبتها العديد من الشركات والمنظمات والأشخاص، ومن هذه الجرائم اختلاس الأصول المالية والاحتتيال، والفساد المالي والإداري وغيرها، ومن هذه المهارات:- (<http://www.ehow.com>)

1. امتلاك مهارات استخدام الكمبيوتر وتعقب مسار الوثائق أو البيانات الإلكترونية، باستخدام برامج معينة في الكمبيوتر تساهم في استخراج وتحليل البيانات والتي بدورها تقوم في الكشف عن الجرائم المالية .
2. مهارات جمع وتحليل المعلومات التي تتعلق بالمنازعات المالية ، والتي تتطلب امتلاك المحاسب القضائي لمهارات التحقيق في الأدلة ذات الصلة وخصوصاً الإلكترونية منها والتي ربما غابت عن أساليب المحاسبة والمراجعة التقليدية.
3. يجب على المحاسب القضائي أن يمتلك المهارات التحليلية اللازمة للتحقيق في قضية أو مشكلة مالية معقدة وتبسيطها للعثور على القضايا الجوهرية محل البحث والتحقيق والتي تساهم في الكشف عن الجرائم المالية.

وفضلاً عن هذه المهارات يجب على المحاسب القضائي أن يتوافر لديه تأهيل علمي بالمحاسبة وفهم واسع بمعايير المحاسبة المالية وعلاقتها بالعرض والإفصاح العام، والفهم بمعايير التدقيق ومعرفة بدور المدقق الخارجي في تحقيق المصداقية وإضفاء الثقة في القوائم المالية المنشورة، والإلمام الجيد بالتشريعات القضائية والضريبية وأسس التقويم والفصل في المنازعات على أسس وقواعد سليمة شرعاً وقانوناً، ومهارات المقابلات والاتصال، واكتشاف الغش ومعرفة المتورطين. <http://www.aicpa.org>

الفصل الثالث

مفهوم الفساد المالي والإداري وأشكاله

3-1-1 الفساد المالي والإداري

أولاً : الفساد في اللغة

الفساد في اللغة يعني الخراب وخراب الشيء وتدميره وهي ممارسات غير مشروعة أو أخلاقية تكون خروجاً عن القوانين والأنظمة والتعليمات التي تحكم الحياة أو المجتمع، وتؤدي تلك الأعمال إلى الإساءة إلى المصلحة العامة وهي ضد الإصلاح في المجتمع. (الموسوي، 2005:30).

ثانياً : تعريف الفساد

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة" أما البنك الدولي فيعرف الفساد بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص".
فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول طلب أو ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين الفرعية. (السيسي، 2006:66)

ثالثاً : الفساد المالي

مجمّل الاحترافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ووحداتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والوحدات العامة والشركات. (مركز المستقبل للدراسات والبحوث ، 2005)
رابعاً: الفساد الإداري: يراجع على أنه (استخدام السلطة العامة أو المنصب من أجل تحقيق أرباح أو مكاسب شخصية أو من أجل تحقيق مكانة اجتماعية وبالطريقة التي يترتب عليها مخالفة للتشريع ومعايير السلوك الأخلاقي والمهني. (عبدالله، 30:3003)

3-1-2 أشكال الفساد المالي والإداري:-

إن اشكال الفساد المالي تتجلى إما في عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات أو التسبب في ضياع وهدر الأموال العامة سواء كان بشكل متعمد أم غير متعمد، وتتضمن أشكال الفساد المالي الآتي :-

1. الرشوة (Bribery).
2. الاحتيال (Fraudulency).
3. الاختلاس (Embezzlement).
4. التزوير (Forgery).
5. غسيل الأموال (Money laundering).
6. التلاعب (Manipulation).
7. الغش (Fraud).
8. المخالفات المالية.

3-1-3 الآثار الفساد المالي والإداري

يسهم غياب الرقابة والمساءلة القانونية للمفسدين بشكل كبير في تعزيز نفوذهم وترسيخ اعتقادهم أن الوظيفة العامة حق شخصي لهم ينتفعون منه لزيادة ثرواتهم، وأن الفساد يؤدي إلى قيام تزواج خبيث بين السلطة والثروة بحيث تصبح الغاية ضمان مصالح القلة المهيمنة على مقاليد الثروة والنفوذ الأمر الذي ينعكس في تهيمش الغالبية أو إقصائها، حيث يأخذ ذلك التهيمش ثلاثة أبعاد هي الحرمان من السلطة والحرمان من الموارد والحرمان من الفرص. (القيسي 2007)
إن للفساد المالي والإداري أثراً كثيرة سيكون من شأنها عدم التصدي لها ومحاربتها انعكاسات ضارة على الاقتصاد والمجتمع ، ومن تلك الآثار:- (القيسي 2007)

1. يؤدي الفساد المالي والإداري إلى إضعاف جودة البنى التحتية والخدمات العامة.
2. يؤدي الفساد إلى توزيع الدخول بشكل غير متكافئ وغير مشروع مما يحدث تحولات سريعة ومفاجئة في التركيبة الاجتماعية .
3. يؤثر الفساد المالي والإداري على الاقتصاد الوطني ويضعف النمو الاقتصادي حيث يؤثر ذلك على استقرار البيئة الاستثمارية، وبالتالي زيادة كلفة المشاريع.
4. يعمل الفساد المالي على تغيير المعايير التي تحكم إبرام العقود حيث يصبح المكسب الشخصي الأساس في إبرام العقود وليس التكلفة والجودة ومواعيد التسليم.
5. يؤدي الفساد إلى فقدان هيبة القانون لأن المفسدين يملكون خاصية تعطيل وقتل القرارات التنظيمية وبذلك يفقد المواطن العادي ثقته بالقانون حيث يصبح الخروج عليه قاعدة واحترامه الاستثناء.
6. يسهم الفساد المالي والإداري إلى خلق شعور عدم المبالاة والإهمال وعدم الإخلاص والحرص على المصلحة العامة.
7. يسهم الفساد المالي والإداري في اشاعة ثقافات فاسدة تصبح بمرور الزمن جزءاً من قيم العمل الخاطئة.

كذلك أن تداعيات ظاهرة الفساد دفعت منظمة الشفافية العالمية إلى وضع مؤشرات لقياس حالات الفساد في مختلف الدول ووضع له (10 درجات)، الارتفاع دليل الشفافية والانخفاض دليل الفساد وقد ذكر العراق في تقارير منظمة الشفافية العالمية، وكما موضح بالجدول رقم (1).

جدول (1)

يبين موقع العراق في تقارير الفساد

المرتبة	السنة	ت
المرتبة 129 من بين 144 دولة	2004	1
المرتبة 16 من بين الدول الأكثر فساداً في العالم	2005	2
المرتبة الثالثة عالمياً في الفساد	2006	3
المرتبة الثانية في الفساد عالمياً	2007	4
178 من بين 180 دولة	2008	5
176 من بين 180 دولة	2009	6
175 من بين 178 دولة	2010	7
175 من بين 182 دولة	2011	8
169 من بين 176 دولة	2012	9
171 من بين 176 دولة	2013	10
170 من بين 176 دولة	2014	11
161 من بين 176 دولة	2015	12
166 من بين 176 دولة	2016	13

<http://www.76news.net/news.aspx>

3-1-4 من الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد في العراق:-

1. ديوان الرقابة المالية الاتحادي : هيئة مستقلة تتولى الرقابة على المال العام و اعمال الجهات الخاضعة لرقابته وتدقيقه ، فضلاً عن المساهمة في استقلالية الاقتصاد ودعم نموه واستقراره، وكذلك تطوير كفاءة أداء الجهات الخاضعة للرقابة و نشر أنظمة المحاسبة والتدقيق المستندة على المعايير المحلية والدولية وتحسين القواعد والمعايير القابلة للتطبيق على الإدارة والمحاسبة بشكل مستمر فضلاً عن تطوير مهنتي المحاسبة والتدقيق والنظم المحاسبية ورفع مستوى الأداء المحاسبي والرقابي للجهات الخاضعة للرقابة، وتسعى للحفاظ على المال العام من الهدر والتبذير أو سوء التصرف وضمان كفاءة استخدامه، وبموجب قانون ديوان الرقابة المالية رقم (31) لسنة 2011 الذي اقره مجلس النواب في 2011/10/27 الفصل الرابع ، أحكام عامة المادة (28) خامساً ؛لديوان أن يتولى إجراء التحقيق الإداري في المخالفة المالية المكتشفة منه بشكل مباشر في الجهات التي لا يوجد فيها مكتب للمفتش العام أو اذا تخلف مكتب المفتش العام في الجهة المعنية عن اكمال التحقيق فيها خلال 90 يوماً من تاريخ اشعاره من الديوان ويودع المفتش العام في هذه الحالة جميع المستندات والأوليات بضمنها جميع أوليات التحقيق الذي أجراه بناءً على طلبه . ويعد ديوان الرقابة المالية مؤسسة وطنية رائدة يهتم بمجال التدريب والتطوير انطلاقاً من ايمانه بأن التدريب يعد استثماراً يعود بالنفع على تنمية الموارد البشرية وجعلها أكثر قدرة وفعالية على النهوض ببرامج ومشروعات التنمية الوطنية الشاملة، ويصدر الديوان في بداية كل عام خطته التدريبية السنوية والتي تبدأ مطلع شهر نيسان وتكتمل في نهاية شهر كانون الأول، وتحتوي الخطة التدريبية على برامج تستجيب لاحتياجات دوائر الرقابة والتدقيق واقسام الديوان كافة، فضلاً عن تغطية الاحتياجات التدريبية لبعض مؤسسات الدولة.
2. هيئة النزاهة: تعد هذه الهيئة من أهم المؤسسات التي تقوم بمكافحة الفساد وقد تم إنشائها بموجب الأمر ٥٥ لسنة ٢٠٠٤ م الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة والغرض من إنشاء هذه الهيئة وحسب ما جاء بالقسم الأول من الأمر هو تطبيق قوانين مكافحة الفساد بموجب قانون هيئة النزاهة رقم 30 لسنة 2011 م ومعايير الخدمة العامة واقتراح تشريعات إضافية عند الضرورة وتقوم بتنفيذ برامج لتوعية وتنقيف الشعب العراقي من شأنها تقوية مطالبه لإيجاد قيادة نزيهة وشفافة تكون مسؤولة وخاضعة للمحاسبة .
3. مكاتب المفتشين العموميين: أنشأت مكاتب المفتشين العموميين بموجب الأمر 57 لسنة 2004 م في الوزارات كافة والجهات الغير مرتبطة بالوزارة المراجعة والتدقيق لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة والإشراف على الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة ومنع حالات التبذير وإساءة استخدام السلطة والتعاون مع هيئة النزاهة من خلال التقارير التي تقدم عن حالات الفساد في الوزارات المختلفة.

3-1-5 دور المحاسب القضائي في التصدي لحالات الفساد المالي والإداري ومعالجة آثاره :-

يعد الفساد المالي والإداري أحد أهم التحديات التي تواجه الاقتصاديات العالمية ومنها اقتصاديات البلدان النامية لأنه يعمل على تبيد الثروات وسرقتها من قبل المفسدين أو استثمارها في مجالات غير منتجة وغير مفيدة ، وبالتالي حرمان البلاد من ثرواتها وبقاء الفقر والتخلف قائماً وجائماً على صدور المواطنين، إن صور الفساد المؤلمة للجميع تجعل منه تحدياً مهماً وكبيراً للحكومات والمجتمعات معا الأمر الذي يفترض وجود خطط وجهود متكاملة ومتفاعلة تستهدف التخلص من هذا الخطر وإزالة آثاره ، على أن هذا الأمر يستلزم جهوداً واسعة في مجالات عديدة اقتصادية واجتماعية وقانونية وتربوية، وذلك لأن الفساد المالي والإداري هو ثمرة طبيعية لأوضاع شاذة وسلبية في تلك المجالات، فغياب المساءلة القانونية مع وجود ثغرات في التشريعات الحكومية النافذة قد يستغلها المفسدون ، مع تدني مستويات المعيشة كل ذلك يشكل مرتعاً خصباً لتنامي الفساد وانتشاره، وعليه فإن التصدي للفساد المالي والإداري يقتضي مواجهة تلك الظواهر المسببة له .

ويمكن للمحاسب القضائي أن يؤدي دوراً حيويًا في محاربة الفساد والجريمة المنظمة التي أخذت بالانتشار وخصوصاً في البلدان النامية، من خلال استخدام أسلوب أكثر احترافاً ودراسة جميع البدائل المعروضة أمامه، وتدقيق أصغر التفاصيل، والتواصل بشكل واضح ودقيق للوقوف على تفاصيل الجرائم.

وغالباً ما يتعلق عمل المحاسب القضائي بالتحقيقات الجنائية لمساعدة الأجهزة الأمنية في كشف حالات الفساد المالي والهدر بالمال العام من خلال التلوكب بتنفيذ العقود والمشاريع الحكومية ونشوء خسائر جانبية طائلة يتكبدتها المجتمع ويحرمه من فرصة الانتفاع بمشاريع حيوية، وكشف المقصرين وتحديد قيمة الأضرار، وبذل العناية اللازمة عند إعداد التقرير وعرض الأدلة بطريقة مهنية. (Ansari.K, M, 2003, 3)

وكذلك أوضحت دراسة (Davis. C& others, 2010,11) إجراءات المحاسب القضائي في كشف حالات الفساد وتحديد الجهة المقصرة وكالاتي :-

- إجراء مقابلة مع المسؤولين في الجهة التي حدث فيها الفساد للحصول على فهم للحقائق المهمة ومعرفة أطراف القضية.
- إجراء فحص ومعاينة لتفاصيل القضية.
- إجراء تحقيق أولي لكي يتمكن المحاسب القضائي من رسم خطة عمل تفصيلية تسمح له بالتخطيط اللاحق.
- وضع خطة عمل استناداً إلى معرفته بالقضية وتحديد الأهداف المراد تحقيقها والمنهجية التي ينبغي استخدامها
- الحصول على أدلة ذات صلة بالموضوع، استناداً على طبيعة القضية المعروضة، وقد تنطوي على تحديد مكان الوثائق والمعلومات والأشخاص والأصول واستخدام الرسوم والبيانات لشرح القضية.
- إعداد التقرير النهائي ويجب أن يكون التقرير بلغة واضحة ومفهومة مستند إلى أدلة الإثبات التي جمعت ويجب مراعاة عرض الحقائق بشكل يساعد على التوصيف الدقيق والموضوعي لنتائج الفحص والتقييم.

كذلك يمكن الاستفادة من الخدمات يقدمها المحاسب القضائي (Scott, 2006, 35) من قبل:

1. أجهزة المخابرات والاستخبارات: إذ يتم استخدام المحاسب القضائي في هذه الأجهزة لتحديد الموقف المالي الحقيقي للأفراد أو الكيانات (الشركات أو المنظمات) القائمة في مكان ما، إذ ينبغي للمحاسب القضائي المساعدة في التعرف على نمط عمل هؤلاء الأفراد أو الكيانات عبر التحقيق عن خلفيتها من الناحية المالية والقانونية بالتعاون مع هذه الأجهزة.
2. التزوير وإدارة المخاطر: يجب على المحاسب القضائي أن يكون لديه فهم شامل للضوابط الداخلية وسوء التصرف والمخاطر السائدة داخل المنظمة المؤدية للاحتيال.
3. الملكية الفكرية: إذ يتم تقديم الخدمات في الكشف والتحقيق ومنع السرقة والاستخدام الإجرامي للملكية الفكرية.
4. التقييمات المالية الخاصة بنزاعات الطلاق: يقوم المحاسب القضائي بفرض النزاعات المالية لحل تسويات الطلاق بين الزوجين الذين لديهم ملكية في شركة خاصة، أو شركاء في شركة مساهمة، أو أعمال تجارية مشتركة.

الفصل الرابع الجانب العملي

أولاً : المعالجات الإحصائية للبحث

عتمدت الدراسة على البيانات الأولية المتمثلة في الجانب الميداني بتوزيع استبيان ات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات من أجل تحقيق أهداف البحث وذلك من خلال استعمال التحليل الوصفي بالإضافة للبيانات الثانوية واستعمال الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع البحث .

ثانياً : عينة البحث :

يتألف مجتمع الدراسة من الأكاديميين والمحاسبين والمدققين الذين يعملون في ديوان الرقابة المالية والجامعات وهيئة النزاهة العراقية من اصحاب التخصص بموضوع الدراسة ، إذ تم اختيار عينة عشوائية ممثلة لمجتمع الدراسة بحجم (60) مبحوث ، وتم استرداد (57) استمارة استبانة أي (95%) من حجم العينة ، وقد كان توزيع حسب مايلي :

1- توزيع بيانات العينة حسب الشهادة :

جدول (1)

توزيع العينة حسب الشهادة الدراسية

الشهادة	التكرار	النسبة المئوية %
دكتوراه	2	3.3
ماجستير	5	8.3
محاسب قاتوني	11	18.3
دبلوم عالي مراقب حسابات	17	28.3
بكالوريوس	25	41.7
المجموع	60	100

يبين الجدول (1) أن 3.3 % من عينة الدراسة من حملة شهادة الدكتوراه ، و 8.3 % من عينة الدراسة من حملة شهادة ، و 16.7 % هم من الحاسبين القانونيين ، و 28.3 % من المراقبين القانونيين من حملة شهادة الدبلوم العالي ، و 25 % هم من المحاسبين والمدققين الذين يحملون شهادة البكالوريوس ، هذا يدل على توفر المؤهل المناسب للمبحوثين .

2- توزيع بيانات العينة حسب موقع العمل :

جدول (2)

توزيع بيانات العينة حسب موقع العمل

موقع العمل	التكرار	النسبة المئوية %
ديوان الرقابة المالية	35	58.3
هنية النزاهة	13	21.7
الجامعات	10	16.7
أخرى	2	3.3
المجموع	60	100
وزارة	13	21.7

يوضح الجدول (2) أن 58.3 % يعملون من المبحوثين في ديوان الرقابة المالية ، و 21.7 % يعملون في هنية النزاهة ، و 16.7 % هم من الجامعات ، و 3.3 % يعملون في مواقع أخرى كالمحاكم وغيرها ، يدل ذلك على ملائمة مواقع العمل للمبحوثين لطبيعة البحث .

3- توزيع بيانات العينة حسب سنوات الخدمة :

جدول (3)

توزيع بيانات العينة حسب سنوات الخدمة

سنوات الخدمة	التكرار	النسبة المئوية %
5 سنوات فأقل	6	10
6 - 10 سنوات	15	25
11 - 15 سنة	21	35
16 فأكثر	18	30
المجموع	60	100

الجدول (3) يخص توزيع بيانات العينة حسب سنوات الخدمة ، وقد تبين أن 10 % من المبحوثين ضمن الفئة 5 سنوات فأقل ، 25 % لديهم سنوات خدمة تتراوح بين 6-10 ، و 35 % من المبحوثين ضمن الفئة 11-15 سنة ، و 30 % ضمن الفئة 16 سنة فأكثر ، يلاحظ أن معظم المبحوثين من ذوي الخبرة العالية والذي ينعكس على أدائهم بالإضافة إلى قدرتهم على الإجابة على الاستبانة بشكل جيد .

ثالثاً : إجراءات القياس في البحث

تم إعداد الاستبانة على النحو التالي :

- إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات .
- عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المختصين في الإحصاء والمحاسبة والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم .
- إجراء دراسة اختبارية ميدانية أولية للاستبانة وتعديلها حسب صدق الفقرات وثباتها .
- اختبار الصدق والثبات : تم توزيع استبانة الاستبيان على عينة إستطلاعية تتألف من ستة أفراد من ذوي الاختصاص لمعرفة مصداقية وثبات البيانات (الاجابات) ، تم حساب معامل الفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) الذي بلغ (0.897) ، مما يدل على وجود مصداقية جيدة جداً في إستبانة الاستبيان .
- توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة ، وقد كانت إجابات كل فقرة وفق مقياس ليكرت الخماسي .

رابعاً : التحليل الإحصائي

لقد قام الباحثون بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS(20) الإحصائي وتم استخدام الاختبارات الإحصائية الوصفية للنسب المئوية والتكرارات لمحاوير البحث ، وكذلك توظيف جدول تحليل التباين (One Way ANOVA) ، وتم الحصول على النتائج التالية :

المحور الأول : مهارات المحاسب القضائي :

من الجدول (4) الذي يخص نتائج إجابات المبحوثين على أسئلة محور مواصفات المحاسب القضائي ، يتضح أن النتيجة العامة لهذا المحور هي الموافقة التامة للمبحوثين على هذا المحور ، إذ بلغ معدل الوسط الحسابي الموزون (المرجح) لجميع فقرات المحور (4.201) وبمعدل انحراف معياري (0.8411) ، يتبين من خلال التحليل أدناه هناك موافقة على توفر المهارات المتخصصة والخبرة العالية لدى المحاسبين من أجل ممارسة المحاسبة القضائية في العراق حيث هناك الكثير من الفرص تتيج للمحاسبين أملاك المهارات المتخصصة والمختلفة والخبرة العالية بالمجال المحاسبي. وكانت نتائج إجابات المبحوثين عن أسئلة المحور بالتفصيل كما يأتي:

جدول (4)
التكرارات والنسبة المئوية لاسئلة المحور الأول

النتيجة	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح للاجابات	لا أوافق بشدة		لا أوافق		غير متأكد		أوافق		أوافق بشدة		الأسئلة	ت
			%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
أوافق بشدة	0.82261	4.4211	0	0	5.3	3	5.3	3	31.6	18	57.9	33	ينبغي أن يكون هناك محاسبين قضائيين مؤهلين التأهيل الكافي لممارسة مجالات المحاسبة القضائية في هيئة النزاهة.	1
أوافق بشدة	0.79472	4.1053	0	0	0	0	26.3	15	26.8	15	36.8	21	ينبغي أن يكون المحاسب القضائي على معرفة بالتطورات فير علم المحاسبة والتدقيق وخاصة ما يتعلق منها بالمعايير المحاسبية والتدقيقية السارية.	2
أوافق بشدة	0.86928	4.3158	0	0	5.3	3	10.5	6	31.6	18	52.6	30	يكون المحاسب القضائي ملم ومطلع على التغيرات التي تحدث في القانون والتشريعات ذات الصلة.	3
أوافق	0.80178	4.0000	0	0	0	0	31.6	18	36.8	21	31.6	18	يكون المحاسب القضائي لديه الخبرة الكافية بنظم التقاضي أمام المحاكم بمختلف درجاتها، ولديه المعرفة بأساليب التحقيق والتحري الميداني القانوني ولديه مهارات عالية تنظيمية.	4
أوافق بشدة	0.80529	4.3158	0	0	5.3	3	5.3	3	42.1	24	47.4	27	يملك المحاسب القضائي مهارات التفاوض وتقديم الخدمات الاستشارية القانونية والقضائية والتحقيقية فيما يتعلق بحالات الفساد المالي.	5
أوافق بشدة	0.95284	4.0526	0	0	5.3	3	26.8	15	26.8	15	42.1	24	يقوم المحاسب القضائي بالمساعدة في التحقيقات الخاصة بالجرائم التجارية ودعم القضاء اثناء حل النزاعات التجارية والمالية من خلال تقارير خاصة	6
أوافق بشدة	0.8411	4.2018	نتيجة المحور											

المحور الثاني : اجراءات المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي والإداري :

يبين الجدول (5) الذي يخص نتائج إجابات المبحوثين على أسئلة الإجراءات المتبعة في المحاسبة القضائية لمكافحة الفساد المالي والإداري ، يتضح ان النتيجة العامة لهذا المحور كانت تدل على موافقة المبحوثين على هذا المحور ، إذ بلغ معدل الوسط الحسابي الموزون (المرجح) لجميع فقرات المحور (3.8421) وبمعدل انحراف معياري (0.9592) ، يتضح من خلال التحليل أدناه أن هناك (موافقة) على فقرات هذا المجال وبالتالي قبول دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي والإداري ويعزى ذلك الى طبيعة العلاقة التي تربط هذه المهنة وتطورها مع تطور أساليب الفساد المالي والإداري المختلفة وبالتالي تطور أساليب مكافحتها. والتحليل مبين بالتفصيل التالي :

جدول (5)

التكرارات والنسبة المئوية لأسئلة المحور الثاني

النتيجة	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح للإجابات	لا أوافق بشدة		لا أوافق		غير متأكد		أوافق		أوافق بشدة		الأسئلة	ت
			%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
أوافق بشدة	0.88215	4.1579	0	0	5.3	3	15.8	9	36.8	21	42.1	24	يمتلك المحاسب القضائي مهارات جمع المعلومات الثبوتية من مصادرها المختلفة للحصول على الأدلة الثبوتية عن حالات الفساد المالي.	1
غير متأكد	1.07780	3.7368	0	0	5.3	3	42.1	24	31.1	12	31.6	18	يمتلك المحاسب القضائي القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحرير في السجلات والقوائم المالية.	2
أوافق	1.05933	3.9474	5.3	3	5.3	3	10.5	6	47.4	27	31.6	18	يطبق المحاسب القضائي أساليب فنية فاعلة للكشف عن مواطن الضعف والقصور في الأداء المالي والتي تساعد في الحد من الفساد المالي	3
غير متأكد	0.83283	3.9474	0	0	0	0	36.8	21	31.6	18	31.6	18	يمتلك القدرة على تقديم الخدمات الاستشارية القانونية، والقضائية ، والتحقيقية ، والتفتيشية فيما يتعلق بحالات الفساد المعقدة.	4
أوافق	0.75094	4.1579	0	0	5.3	3	5.3	3	57.9	33	31.6	18	تساعد المحاسبة القضائية المحققين في كشف حالات الفساد المالي.	5
أوافق بشدة	0.83283	4.0526	0	0	0	0	31.6	18	31.6	18	36.8	21	هناك حاجة للمجتمع العراقي من تعريف وتدريب وتعليم المحاسبين بمجال المحاسبة القضائية وذلك بالاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة في هذه المجال.	6
أوافق بشدة	1.27880	3.8421	5.3	3	15.8	9	10.5	6	26.3	15	47.4	24	اعتماد معايير الحكومة في مؤسسات الدولة يسهل على المحاسب القضائي في اكتشاف التلاعبات المالية.	7
أوافق	0.9592	3.9774	نتيجة المحور											

المحور الثالث : إجراءات مكافحة الفساد المالي والإداري (المتغير المعتمد) :

من الجدول (6) الذي يخص نتائج إجابات المبحوثين على أسئلة محور مكافحة الفساد المالي والإداري ، يتضح ان النتيجة العامة لهذا المحور كانت تدل على موافقة المبحوثين على هذا المحور ، اذ بلغ معدل الوسط الحسابي الموزون (المرجح) لجميع فقرات المحور(3.5724) وبمعدل انحراف معياري (0.9062) ، يتضح من خلال التحليل أن هناك (موافقة) على فعالية المؤسسات ذات العلاقة بتطوير مهنة المحاسبة القضائية بدرجة مقبولة ويعود ذلك الى الدور المحدود الذي تؤديه تلك المؤسسات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة القضائية من خلال أفعالها ضمن خطط التعليم (الجامعات)، وعقد الدورات المتخصصة بعلم المحاسبة القضائية ورفع مستواها يقع على عاتق هذه المؤسسات المهنية والاكاديمية والرقابية من أجل تلبية ما هو مطلوب لمواجهة التحديات والتغيرات الجديدة. والتحليل مبين حسب التفاصيل التالية :

جدول (6)

التكرارات والنسبة المئوية لأسئلة المحور الثالث (المعتمد)

ت	الأسئلة	أوافق بشدة		أوافق		غير متأكد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		الانحراف المعياري	النتيجة
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
1	تسهم الهيئات الرقابية بنشر الثقافة والوقاية من الفساد واعتماد الجانب التحقيقي الردعي والتصدي للفساد المالي والحد منه.	5.3	3	15.8	9	10.5	6	57.9	33	10.5	6	1.05399	لا أوافق
2	تعزيز الهيئات الرقابية إجراءات الضبط والسيطرة والرقابة في جميع دوائر الدولة لتعزيز قدرة الادارة على السيطرة والحد من مخاطر الفساد المالي.	0	0	10.5	6	15.8	9	15.8	9	57.9	33	1.06464	لا أوافق بشدة
3	أن عمليات الاحتيال في الكشوفات المالية وسوء استعمال الاصول والفساد منتشر في الوحدات الاقتصادية.	36.8	21	47.4	27	10.5	6	5.3	3	0	0	0.81918	أوافق
4	تتطلب مكافحة الفساد المالي تضافر جهود جميع الجهات ولا تقتصر على الهيئة الرقابية.	36.8	21	31.6	18	26.3	15	5.3	3	0	0	1.08041	أوافق بشدة
5	توجيه عقوبات رادعة تجاه مرتكبي حالات الفساد وعدم التراخي في تطبيق القانون وفرض العقوبات الصارمة.	42.1	24	47.4	27	5.3	3	5.3	3	0	0	0.79116	أوافق
6	تأثير الإقتصاد العراقي وعجز في مواجهة تحديات البيئة الداخلية والخارجية نتيجة لتزايد ونمو الفساد المالي.	31.6	18	36.8	21	31.6	18	0	0	0	0	0.80178	أوافق
7	يؤدي خرق القوانين والأنظمة والتعليمات والإهمال والتقصير إلى ضياع والهدر في الأموال العام.	36.8	21	47.4	27	10.5	6	3.5	3	0	0	0.81918	أوافق
8	تعد المسائلة احد عناصر الإستراتيجية في مكافحة الفساد المالي وتحسين الاداء	26.3	15	31.6	18	42.1	24	0	0	0	0	0.81918	غير متأكد
												3.5724	نتيجة المحور
												0.9062	أوافق

اختبار فرضيات و متغيرات البحث :

أولاً : تحليل الارتباط :

تم استخدام اختبار معامل الارتباط عند مستوى معنوية (0.05) لاختبار فرضيتي البحث اعلاه ، والنتائج مبينة في جدول (7) الذي يبين ان معامل الارتباط بين المحور الاول والثاني يساوي (0.619) ، كذلك فإن قوة الإختبار (P-Value) يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05) مما يؤكد رفض الفرضية أي هناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين مهارات المحاسب القضائي والاجراءات اللازمة للقضاء على الفساد المالي والإداري .

كما ان معامل الارتباط بين المحور الثالث والثاني يساوي (0.634) ، وان قوة الإختبار (P-Value) تساوي (0.000) وهو أقل من (0.05) مما يؤكد رفض الفرضية أي هناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين اجراءات المحاسبة القضائية والاجراءات اللازمة للقضاء على الفساد المالي والإداري .

جدول (7)

معامل الارتباط بين محاور البحث

المجال	الاحصاءات	واجبات ومهام المحاسب القضائي	اجراءات المحاسبة القضائية في محاربة الفساد المالي والإداري
الوسائل اللازمة للقضاء على الفساد المالي والإداري	معامل الارتباط	0.619**	0.634**
	قوة الاختبار P-value	.0000	.0000

من خلال الجدول (8) الذي يخص معامل التحديد ، تبين أن المتغيرات التوضيحية (مهارات المحاسب القضائي ، واجراءات المحاسبة القضائية) تساهم بنسبة 77.8 % من التغيرات الحاصلة في (المتغير المعتمد) اجراءات الكشف والحد من الفساد المالي والإداري ، أما النسبة المتبقية من التغيرات فتعود الى اسباب وعوامل أخرى .

ثانياً : معامل التحديد :

جدول (8)

معامل التحديد

النموذج Model	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	Adjusted R Square معامل التحديد المصحح	Std. Error of the Estimate الانحراف المعياري
	0.882	0.778	0.843	0.9197

ثالثاً : تحليل التباين :

الجدول (9) يوضح وجود تأثير معنوي للمتغيرات التوضيحية (مهارات المحاسب القضائي ، واجراءات المحاسبة القضائية) على (المتغير المعتمد) اجراءات الكشف والحد من الفساد المالي ، وذلك لان قيمة (المحسوبة F) بلغت (21.465) وهي اكبر من قيمة (الجدولية F) ، كذلك فإن قيمة قوة الاختبار (P-Value) أقل من مستوى المعنوية (0.05) ، وعليه تقبل الفرضية التي تنص على وجود تأثير معنوي للمتغيرات التوضيحية على المتغير المعتمد .

جدول (9)

تحليل التباين لمحاور البحث

النموذج Model	مجموع المربعات Sum of Squares	درجة الحرية Df	متوسط المربعات Mean Square	F احصاء الاختبار	Sig. قوة الاختبار
الانحدار Regression	391.476	2	195.738	21.465	0.000
البواقي Residual	492.419	54	9.119		
الكلي Total	883.895	56			

الجدول (10) يشير الى ان قيمة الميل الحدي لتأثير (مهارات المحاسب القضائي) و(اجراءات المحاسبة القضائية) بلغت وعلى التوالي (0.369) ، (0.324) وهذا يدل على انه اذا تغيرت (مهارات المحاسب القضائي) و(اجراءات المحاسبة القضائية) وحدة واحدة فإن ذلك يؤدي الى تغير اجراءات المحاسبة القضائية بنسبة (0.369)، (0.324) على التوالي .

جدول (10)

اختبار تأثير مهارات المحاسب القضائي وإجراءات المحاسبة القضائية على الوسائل اللازمة للقضاء على الفساد المالي والإداري

Sig. قوة الاختبار	t احصاء الاختبار	المعاملات Coefficients		النموذج Model
		Std. Error الانحراف المعياري	B	
0.000	5.179	2.469	12.788	الثابت
0.021	2.707	0.107	0.369	مهارات المحاسب القضائي
0.019	2.417	0.134	0.324	إجراءات المحاسبة القضائية

الفصل الرابع

المبحث الأول

أولاً : الاستنتاجات

- يتناول هذا المبحث اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث في هذه الدراسة والتي تخص الجانب النظري والميداني وكما يأتي:
1. ان النموذج (تصميم استمارة الاستبيان) الذي تم وضعه لدراسة تأثير كل من مهارات المحاسب القضائي وإجراءات المحاسبة القضائية على الوسائل اللازمة للقضاء على الفساد المالي والإداري كان إنموذجاً يمكن الوثوق به كونه يفسر أكثر من (75%) من تلك التأثيرات .
 2. المحاسبة القضائية أصبحت مجال أو حقل سريع النمو ضمن مهنة المحاسبة، بسبب أنتشار حالات الفساد المالي والأدري والممارسات الغير قانونية في الاعمال وخصوصاً في السنوات الأخيرة.
 3. المحاسب القضائي يلعب دور مهم من خلال تقديم الحقائق بطريقة مفهومة أمام القضاء.
 4. المحاسبة القضائية تعد مجال مهم من مجالات المحاسبة لكونها تهتم بالتحقيق الذي يسهم في مواجهة حالات الفساد، وبالتالي المساهمة في توفير فرص النجاح في عالم الأعمال .
 5. حاجة العديد من المؤسسات الى خدمات المحاسب القضائي لمحاربة الفساد الذي أخذ ينتشر بشكل واسع والحد من عمليات الغش التي باتت مثل الأمراض في مفاصل عمل الشركات بالقطاع الخاص والعام .
 6. المحاسبة القضائية يمكن أن تقدم مقترحات للرقابة الداخلية لتقليل عمليات الغش .
 7. المعلومات المجهزة من قبل المحاسب القضائي يمكن أن تكون الأكثر فاعلية في بلورة القنوات ، لانها يمكن أن تتكفل بتوفير متطلبات المحاكم عندما يشك ببيانات القوائم المالية .
 8. في بيئة المال والأعمال التي تتسم بالتطور والنمو فإن الاهتمام بالمحاسبة القضائية والاهتمام بها يعد ضرورة باعتبارها مجال يقف بوجهه لانتشار حالات الغش والاحتيال وجرائم أصحاب النفوذ والممارسات غير القانونية .

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة الاهتمام بمجال المحاسبة القضائية من خلال تضمين المنهج الدراسي لقسم المحاسبة في مختلف الجامعات والمعاهد العراقية لمادة المحاسبة القضائية باعتبارها مجال يعمل في اطار نظام الأعمال ومايرتبط به من النواحي القانونية والإدارية .
2. اشراك المحاسبين الخبراء القضائيين بالتحقيقات التي تجريها المحاكم للاطلاع على واقع عملية التحقيق.
3. تأهيل كوادر متخصصة بمجال المحاسبة القضائية من خلال البرامج التدريبية داخل وخارج القطر.
4. تبني إحدى المؤسسات المهنية تطبيق هذا المجال من خلال الاطلاع على تجارب الدول وبما يتناسب مع البيئة العراقية.
5. تأسيس هيئة تحت إشراف حكومي تنظم عمل المحاسبين القضائيين ممن يحملون الشهادات والكفاءات، تؤهلهم لممارسة أختصاصهم .
6. إصدار قانون أو تشريع أو تعليمات وقواعد تحكم عمل المحاسب القضائي مع ضرورة تحديد الأهداف وأهمية هذه المجال لاكتسابه الصفة الرسمية .
7. زيادة الوعي بمفهوم المحاسبة القضائية وماهيتها وأهميتها وأهدافها وأساليبها وإجراءاتها ودورها في حل الخلافات والنزاعات والدعوى القضائية، من خلال عقد العديد من الدورات التدريبية في النقابات والمؤسسات .

المصادر

أولاً : القوانين والوثائق والنشرات الرسمية:-

1. قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969م.
2. قانون ديوان الرقابة المالية رقم (6) لعام 1990 م وتعديلاته بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (77) لعام 2004م.
3. قانون هيئة النزاهة رقم 30 لسنة 2011
4. مركز المستقبل للدراسات والبحوث ، 2005.

http://www.almaany.com
http://www.aicpa.org
http://www.ehow.com
http://www.76news.net/news.aspx

ثانياً : الكتب

1. أنيس وآخرون، (المعجم الوسيط)، المجلد الأول، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، مصر، 1973.
2. الطحان، صبيح (اصول التدقيق الحديث)، الجزء الأول وزارة التعليم والبحث العلمي، جامعة بغداد، مطبعة السعدون، بغداد 1977.
3. الذهبي، جاسم محمد (التطوير الإداري)، 1992م.
4. البشتاوي وآخرون، (تدقيق الحسابات) الجزء الأول، الطبعة الأولى، مؤسسة الاء للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1996.
5. الحديثي، فخري عبدالرزاق صلبى (شرح قانون العقوبات، القسم الخاص) مطبعة الزمان، بغداد، العراق، 1996.
6. الأمين، محمد (برنامج الاخلاق والآداب الإسلامية)، 2001م.
7. عبدالله، خالد امين (علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعملية)، الطبعة (3)، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الاردن، 2004.

ثالثاً : الرسائل والأطاريح

1. شعبان، إنعام عثمان شعبان (مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية - من وجهة نظر مدققي الحسابات بمكاتب التدقيق والمحكمين الماليين المعتمدين لدى وزارة العدل ونقابة المحاسبين بقطاع غزة) رسالة ماجستير كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة، 2016
2. عيسى، ربا ربا إبراهيم عيسى المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية) كلية الاقتصاد والأعمال قسم المحاسبة جامعة جدارا الاردن، 2014.

رابعاً : البحوث والدوريات

1. الموسوي، الهام عطا، (دور الرقابة المالية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري)، بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2005م.
2. القيسي، ايناس عبدالرحمن، (دور اجراءات التدقيق في محاربة الفساد الإداري والمالي)، بحث مقدم الى هيئة الامناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين بغداد 2007م.
3. السيسى، نجوى أحمد، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية :دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة _جامعة عين شمس، العدد الأول، 2006.

Journals

1. Grumbley.L, Certified Forensic Accountant .American College of Forensic Examiners International. 2003.
2. Alan Doig, Hazel Croall, Fraud ,Published ,Willan Publishing,2006.
3. Fillmer ,Scott. Forensic Accounting Defined. www.cris.com/~dfillmer/forensic.htm ,May 27,2003, on line posting .From Forensic Accountants Investigators ,les Nunn University of Southern Indian ,Journal Of Business and Economics Research- February 2006, Volume 4, No 2.
4. Gardner, Brian, Forensic Accounting as a Tool in Combating Corruption: A case Study of Indonesia Business & Society Vol.44,No.1,2007.
5. Ramaswamy, Vinita, New Frontiers:Training Forensic Accountants Within The Accounting Program, University of St. Thomas Houston , Journal of College Teaching & Learning – September 2007,volume 4, November 9.
6. Crumbley.L, Forensic Accounting: Strategies for Detecting and Controlling Fraud, Intermediate, 2009.
7. Davis, Charles; Farrell, Ramona; Ogilby, Suzanne; Characteristics and Skills of the Forensic Accountant. AICPA, Forensic and Valuation Services FVS Section, 2010.
8. Zysman.B, Forensic Accounting, FORENSIC ACCOUNTING EMYSTIFIED, 2001.
9. Webster (1973) Amerriam we bster's new collegiate Dictionary G C: Merriam company spring field, Massanusetts U.S.A Is +ed.
10. ojo, M. (2012) Forensic Accounting and The Law: The Forensic Accountant in the Capacity of An Expert Witness, Retrieved from <http://ssm.com/abstract=2026071>.
11. Okoye, Emma I& Akenbor, Cletus (2013)" Forensic Accountant in Developing Economies – Prospects" Advanced Research Journal , N,1.